

## اعلام حكم

صادر من محكمة بداية حقوق اربد

ادمى النائب العام بالاضافة لوظيفته انه يطلب له من ذمة المدعى عليه محمد زكي العبد العزيز الملقب ( زهدي ) سائق سيارة لدى النقطة الرابعة في عمان مبلغ مائة وثلاثة وعشرون ديناراً وستماية وخمسة وخمسين فلساً وذلك لتسببه في صدم السيارة العسكرية رقم ٤٦٠٢ التي كان يسوقها الجندي رقم ٦٨٦٩٧ بجلى الفالح من مرتب كتيبة المدرعات الاول وأحدث فيها اضراراً بلغت قيمتها المبلغ المذكور أعلاه .

وبالمحاكمة الجارية اعترف المدعى عليه المذكور انه صدم السيارة العسكرية بالسيارة الجيب التي كان يسوقها وأحدث فيها اضراراً لهذا وعملاً بأحكام المادة ١٨١٧ من المجلة تقرر الحكم بالزام المدعى عليه محمد زكي العبد العزيز الملقب ( زهدي ) لتأدية مبلغ مائة وثلاثة وعشرين ديناراً وستماية وخمسة وخمسين فلساً للمدعي النائب العام بالاضافة لوظيفته ثابتاً بالميرز (م) واعتراف المدعى عليه وقرار المحكمة الصلحية الميرز وتضمن المدعى عليه الرسوم وعشرة دنائير أتعاب محامه حكماً غيائياً بالصورة الوجاهية قابلاً للاستئناف صدر في ١٩٦٠/١/٢٠ .

# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٨ محرم سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ٢ تموز سنة ١٩٦٠ م العدد ١٤٩٨

## الفهرس

٧٠٤	قانون موقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٠ « قانون محكمة أمن الدولة المعدل »
٧٠٥	قانون موقت رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٦٠ « قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل »
٧٠٦	نظام رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام تصفية أعمال المؤسسات الرسمية القائمة لأغراض الاقتراض الزراعي »
٧٠٧	نظام رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام بدل خدمات اضافية المعدل »
٧٠٧	نظام رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين المعدل »
٧٠٨	تعديل النظام الداخلي لنقابة أصحاب المهن الهندسية
٧٠٩	نظام صادر بموجب الفقرة ( هـ ) من المادة ( ٥٥ ) من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨
٧١٠	نظام تقاعد المهندسين
٧١٣	نظام رقم ( ٤ ) صادر بموجب قانون أمراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤
٧١٤	تعليمات ألبسة الموظفين المعدلة لسنة ١٩٦٠
٧١٤	الكتب المتبادلة لتعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية
٧١٦	أمر دفاع رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٦٠ « صادر بالاستناد الى المادة السابعة من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥١ »

هكذا من الأهل

## نحوه السيد الملك منس الملكة لفرورنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ٩٤ من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ ،  
تصادق — بمقتضى المادة ٣١ من الدستور — على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت  
وأضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

### قانون محكمة أمن الدولة المعدل الموقت

رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يطلق على هذا القانون الموقت اسم ( قانون محكمة أمن الدولة المعدل لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٠/٦/١ أي من تاريخ العمل بقانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الأصلي :

أ - بشطب الإشارة إلى المواد :

( ١٠٢ إلى ١١٢ )

( ١١٩ إلى ١٢١ )

( ١٢٧ إلى ١٤١ )

( ١٤٩ إلى ١٦٠ )

التي وردت في الفقرات ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) منها ، والاستعاضة عنها على التوالي بالمواد التالية :

( ١٠٧ إلى ١١٧ )

( ١٢٤ إلى ١٢٦ )

( ١٣٥ إلى ١٤٩ )

( ١٥٧ إلى ١٦٨ )

ب - بشطب عبارة ( رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ ) حيثما وردت فيها ، والاستعاضة عنها بعبارة ( رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ) .

١٩٦٠/٦/٢٠

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير المواصلات بالوكالة
خلوصي الخيري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع الهادي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير الخارجية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	موسى ناصر
وزير الأشغال العامة ووزير العدلية بالوكالة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	
يعقوب معص	ماكف الفايز	

## نحوه السيد الملك منس الملكة لفرورنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٩٤ ) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ ،

تصادق — بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور — على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت  
وأضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

### قانون الانتخاب الموقت لمجلس النواب المعدل

رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٨ ) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( والمادة ٥ ) التي وردت فيها .

١٩٦٠/٦/٢٠

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير المواصلات بالوكالة
خلوصي الخيري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع الهادي
وزير الصحة	وزير المالية	وزير الخارجية
جميل التوتونجي	هاشم الجبومي	موسى ناصر
وزير الأشغال العامة ووزير العدلية بالوكالة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية والدفاع
يعقوب معص	ماكف الفايز	وصفي ميرزا

هكذا من الأهل

## نحوه السيرة للفقهاء من الملكة للفردونية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ١٤ ) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٦/٨ ،  
تأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ( ١٤ ) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تصفية أعمال المؤسسات الرسمية القائمة لاقراض الزراعي ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر مؤسسات الاقراض الزراعي القائمة عند نفاذ أحكام هذا النظام وهي مؤسسة المصرف الزراعي ومؤسسة الاقراض الزراعي المنبثقة عن مجلس الاعمار ومؤسسة قروض الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ملغاة اعتباراً من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تحول الى مؤسسة الاقراض الزراعي جميع الموجودات والمطلوبات والديون والاموال السائلة القائمة لمؤسسات الاقراض الزراعي المبينة في المادة الثانية من هذا النظام وتعتبر جميعها جزءاً من رأس مال المؤسسة وتتم هذه التصفية بمعرفة لجان الجرد المنصوص عليها في الفقرة ( هـ ) من المادة ( ١٨ ) من نظام مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ .

١٩٦٠/٦/٩

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير قاضي القضاة ووزير الترية والتعليم رئيس الوزراء ووزير المواصلات بالوكالة  
خلوصي الطيري ( ٠٠٠ ) هزاع المجالي

وزير الداخلية والدفاع وزير الصحة وزير المالية وزير الخارجية  
وصلي ميرزا جميل التوتوني هاشم الجيوسي موسى ناصر

مدير الأشغال العامة ووزير البلدية بالوكالة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية  
عاطف الفايض عاكف الفايز

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٢ الموافقة على نظام بدل خدمات اضافية لسنة ١٩٦٠ بشكاه التالي :

## مبناء العقبة

### نظام بدل خدمات اضافية المعدل

رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم « نظام بدل خدمات اضافية المعدل لسنة ١٩٦٠ » ويقرأ مع النظام رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من النظام الاصلي بالقضاء الفقرتين ( ب ) و ( جـ ) منها والاستعاضة عنهما بالفقرة التالية :

( ب ) عن كل سيارة مهما كانت حمولتها في الدخول والخروج ( ١٥٠ ) فلساً .

يكون الوزن الزامياً لجميع السيارات الا في الحالات الاضطرارية التي يعود تقديرها لمدير المبناء .

## نحوه السيرة للفقهاء من الملكة للفردونية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ ،

تأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام علاوة غلاء المعيشة

لموظفي البلديات المتقاعدين المعدل

رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين المعدل لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٠ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعمل المادة الاولى من النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بشطب عبارة ( من تاريخ ١/٢٤/١٩٥٦ ) والاستعاضة عنها بعبارة ( من تاريخ ١/١٠/١٩٥٥ ) .

١٩٦٠/٦/٢٠

### أعضاء المجلس

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير المواصلات بالوكالة
خلوصي الطويري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع المجالي
وزير الصحة	وزير المالية	وزير الخارجية
جميل التوتوني	هانم الجبوسي	موسى ناصر
وزير الاشغال العامة ووزير العدلية بالوكالة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية والدفاع
يعقوب معمر	عاكف الفايز	وصفي ميرزا

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٠ الموافقة على الانظمة المتعلقة بنقابة المهندسين بشكلها التالي :

### تعديل النظام الداخلي لنقابة اصحاب المهن الهندسية

١ - تعديل الفقرة (د) من المادة (١٨) من النظام بحيث يضاف اليها ما يلي :

« على أنه إذا كان قد انقضى ستة أشهر من السنة فيستوفى نصف رسم الاشتراك السنوي فقط » .

٢ - تعديل المادة (٨٧) من النظام الداخلي بحيث تصبح كما يلي :

١ - المشاريع الكهربائية والميكانيكية وأعمال التدفئة المركزية وتكييف الهواء والمشاريع المائية :

أ - المرحلة الاولى : تقديم التقرير الهيكلي والدراسة الاولى للمشروع .

الانماط : ١/ من قيمة المشروع الكاملة حسب التقديرات الواردة في التقرير .

ملاحظة : اذا زادت قيمة المشروع المقدرة عن ( ٢٠٠٠٠ ) دينار تؤخذ النسبة المثوبة على اثمان المواد واللوازم والاجهزة اللازمة للمشروع فقط .

ب - المرحلة الثانية : تقديم التصميم والمواصفات الكاملة وكل الرسومات والتفاصيل الضرورية التي تمكن صاحب العمل من القيام بعمله على اساس هذه التصميم مع تقديم دراسة تحليلية لاجوبة كل العطاءات المبنيقة عن المشروع عند ورودها .

الانماط : ٢/ من قيمة كل المواد والاجهزة والادوات التي شملها التصميم والمواصفات في المرحلة الثانية واصلتها مكان العمل .

ج - المرحلة الثالثة : الاشراف على التنفيذ في الموقع .

تبدأ هذه المرحلة مباشرة عند الشروع في التنفيذ وتنتهي عند تسليم المشروع أو الجزء المتفق عليه منه .  
الانماط : ٢/ من قيمة جميع التعديلات المختلفة المتعلقة بالمشروع .

١ - تكاليف أعمال المساحة والأشغال الطبوغرافية اللازمة للمشروع تكون على صاحب العمل .

٢ - الانماط المائدة للابنية لا تدخل ضمن هذه التكلفة وتتبع تعرفة البناء .

٣ - هذه الانماط تمثل الحد الأدنى للمهندس كل الحق في زيادتها .

٤ - يحق لصاحب العمل تجزئة المشروع وتكليف المهندس بتنفيذ مرحلة أو أكثر من هذه المراحل .

٥ - يضاف على الانماط ٢٠٪ عندما يكون العمل خارج محل إقامة المهندس أو يقوم صاحب العمل بتحمل نفقات السفر والإقامة التي يتكبدها المهندس .

### نظام

صادر بموجب الفقرة (هـ) من المادة (٥٥)

من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨

١ - تطبع الطوابع النقابية من قبل مجلس النقابة بواسطة معالي وزير الاشغال العامة بالفئات المختلفة ذات ( ١٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ، ٢٥٠ و ٥٠٠ فلس ودينار واحد ) طبقاً للرسم المبينة في هذا النظام وتباع بمعرفة مجلس النقابة ويثبت على هذه الطوابع اسم المملكة الاردنية الهاشمية وشعار نقابة اصحاب المهن الهندسية والقيمة .

٢ - يكون الصاق الطوابع النقابية الزامياً على المعاملات الهندسية التالية التي تشمل الأعمال الهندسية وتقديم المواد الانشائية والآلات والأدوات بالقيم المبينة تجاهها :

- |  | فلس  |
|--|------|
| ١ - الاحالة والمقود التي لا تتعدى قيمتها ١٠٠ دينار                         | ٥٠   |
| ٢ - الاحالة والمقود التي تزيد قيمتها على ١٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠ دينار    | ١٠٠  |
| ٣ - الاحالة والمقود التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠٠ دينار   | ٢٥٠  |
| ٤ - الاحالة والمقود التي تزيد قيمتها على ١٠٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠٠ دينار  | ٥٠٠  |
| ٥ - الاحالة والمقود التي تزيد قيمتها على ٥٠٠٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠٠٠ دينار | ١٠٠٠ |
| ويراد ( ٢٥٠ ) فلساً على كل ألف أو جزء من الالف يزيد على عشرة آلاف دينار    |      |
| ٦ - طلب رخصة البناء  | ١٠٠  |
| ٧ - على كل نسخة خارطة مقدمة في المعاملات الرسمية                           | ١٠   |

هكذا من المأهول

- فلس
- ٨ - ٣٥٠ تقارير المهندسين والخبراء والاستشارات الهندسية
  - ٩ - ٥٠ الشكاوى التي تقدم الى مجلس النقابة
  - ١٠ - ٥٠ طلبات تقدير الاتعاب التي تقدم الى مجلس النقابة والتي لا تزيد قيمتها عن عشرة دنانير .
  - ١١ - ١٠٠ طلبات تقدير الاتعاب التي تقدم الى مجلس النقابة والتي تزيد عن عشرة دنانير ولا تتجاوز الخمسين ديناراً
  - ١٢ - ٢٠٠ طلبات تقدير الاتعاب التي تقدم الى مجلس النقابة والتي تزيد عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز المائة دينار
  - ١٣ - ٥٠٠ طلبات تقدير الاتعاب التي تقدم الى مجلس النقابة والتي تزيد عن المائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار
  - ١٤ - ١٠٠٠ طلبات تقدير الاتعاب التي تقدم الى مجلس النقابة والتي تزيد عن خمسمائة دينار فما فوق .
- ٣ - تلصق الطوابع وتبطل بذكر التاريخ ( اليوم والشهر والسنة ) بالحبر والتوقيع أو الختم ويجب أن يكون واضحاً وأن يتجاوز الابطال حدود كل طابع الى الورقة بحيث يتعذر إعادة استعمال هذه الطوابع .

## نظام تقاعد المهندسين

- ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تقاعد المهندسين لسنة ١٩٦٠ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يكون للبارات والافاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :  
تعني عبارة ( المهندسين ) :

المهندسين المجازين الاردنيين المسجلة اسمائهم في سجل النقابة بموجب قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ .

وتعني عبارة ( الخلف العام ) :

أ - ارملة المهندس المتوفي .

ب - اولاده الذكور الذين لم يكملوا الخامسة عشرة من العمر .

ج - اولاده الذكور الذين في دور التحصيل العلمي فلا همما كانت اعمارهم .

د - اولاده الذكور المصابين بعماهات جسدية أو عقلية تمنعهم من كسب معاشهم .

هـ - بناته العازبات أو المترجلات اللواتي بلا عمل .

و - والدته التي بلا عمل وبلا معيل ووالده الماخر عن العمل وبلا معيل .

وتعني لفظة ( التعويض ) :

المبلغ الذي يدفع للذي لا يستحق التقاعد وفق هذا النظام .

وتعني لفظة ( سنة ) :

سنة شمسية ابتداءً من اول كانون ثاني من كل عام .

وتعني لفظة ( الممارسة الفعلية ) :

تعاطي اعمال الهندسة المنصوص عليها في قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية الساري المفعول .

وتعني عبارة ( الهيئة العامة ) :

الهيئة العامة لنقابة اصحاب المهن الهندسية المشكلة بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ الساري المفعول .

٣ - ينشأ في نقابة اصحاب المهن الهندسية صندوق يسمى ( صندوق التقاعد والاعانات ) لترتيب تقاعد واعانات ودية أو دورية طبقاً لاحكام هذا النظام .

٤ - يقوم مجلس النقابة بإدارة صندوق التقاعد والاعانات والاشراف عليه واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل امواله وحسن استثمارها وتحديد رواتب التقاعد والتمويضات لاصحاب الحقوق وصرفها وقطعها وكذلك جميع ما يتفرع من ذلك لاحكام هذا النظام .

٥ - يفتح حساب خاص باسم صندوق التقاعد والاعانات .

٦ - للهيئة العامة حق انتخاب فاحص الحسابات لتدقيق حسابات صندوق التقاعد والاعانات ووضع تقرير عنها كل سنة .

٧ - يتكون راسمال صندوق التقاعد والاعانات من المواد التالية :

أ - التوفير : وهو عبارة عن اثني عشر ديناراً يدفعها سنوياً كل مهندس لخرافة التقاعد خلال سنة التعامل وفي حالة عدم دفعها حتى موعد دفع الرسم السنوي التالي لا تحسب المدة التي لم يدفع عنها هذا الرسم من مدة التقاعد .

ب - الرسم الاضافي : وهو عبارة عن ثلاثة دنانير تدفع كرسوم تسجيل في صندوق التقاعد .

ج - ١/٢ ايراد النقابة السنوي باستثناء ايراد الطوابع .

د - الاعانات والهبات والوصايا المخصصة لهذا الصندوق وما يقرر له من الموارد الاخرى .

هـ - نصف ما يحصله مجلس النقابة ثمناً لطوابع الاعمال الهندسية .

٨ - يحق للمهندس ان يطلب احالته على التقاعد اذا توفرت فيه الشروط التالية :

أ - أن يكون اسمه مسجلاً في نقابة المهندسين .

ب - أن يكون قد دفع جميع الرسوم المتحققة عليه بموجب قانون نقابة المهندسين أو الانظمة الصادرة بموجبه منذ قيد اسمه في السجل حتى تاريخ طلب التقاعد .

كما يشترط ان تنطبق عليه احد الشروط التالية :

أ - أن يكون قد مارس بالفعل مهنة الهندسة مدة ثلاثين سنة .

ب - أن يكون قد بلغ الخامسة والخمسين من العمر اذا كانت مدة ممارسته المهنة لا تقل عن عشرين عاماً .

٩ - راتب التقاعد الكامل لمن تعاطى مهنة الهندسة ثلاثين عاماً فاكتر هو ثلاثون ديناراً شهرياً ولن بلغ الخامسة والخمسين وكانت له خدمة عشرين عاماً فاكتر فيتقاضى راتباً شهرياً قدره دينار واحد عن كل سنة خدمة فعلية .

١٠ - اذا اصيب المهندس بعماهة أو مرض عضال كالفالج وققد البصر والوعي والحرف واصبح غير قادر بصورة قطعية عن العمل

يحال حتماً على التقاعد ويمنح الراتب الآتي :

أ - الراتب الذي يستحقه بموجب المادة السابقة اذا بلغ تعاطيه المهنة عشرين عاماً فاكتر .

ب - خمسة عشر ديناراً شهرياً اذا كانت مدة تعاطيه المهنة تزيد على عشر سنين وتقل عن عشرين عاماً .

ج - عشرة دنانير شهرياً اذا كانت مدة تعاطيه المهنة تقل عن عشر سنين .

١١ - يحق للمهندس الذي بلغ الخامسة والخمسين ولم يكن مستحقاً التقاعد بموجب هذا النظام ان يتقاضى تعويضاً قدره خمسة عشر ديناراً عن كل سنة ممارسة فعلية اذا ترك الممارسة نهائياً .

هكذا من الأهل

١٢- يدخل في حساب الممارسة الفعلية :

أ - مدة المرض الذي أقعد المهندس عن العمل .

ب - مدة الطوارئ القهرية التي حالت دون قيام المهندس بالعمل ( عدا مدة الانقطاع بسبب حكم قضائي ) ويشترط أن لا يحسب من هذه المدة ما يزيد عن ربع مدة الممارسة الفعلية .

ج - مدة تعاطي المهنة في فلسطين والأردن قبل نفاذ قانون نقابة اصحاب المهنة الهندسية رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٥٨ على أن يكون قد اشترك في صندوق التقاعد مدة عشر سنوات على الأقل .

د - المدة التي يقضيها المهندسون بعد تخرجهم من الدراسة في التدريب أو الاختصاص سواء داخل البلاد أو خارجها .

١٣- لمجلس النقابة الحق في حرمان العضو من كل أو بعض ما يكون قد تقرر له من معاش اذا حكم عليه جنائياً أو تأديباً بعقوبة لأمر يمس الشرف .

١٤- في حالة وفاة صاحب المعاش على مجلس النقابة ان يصرف لأرملته ولأولاده القصر وابويه اذا كانا عاجزين عن الكسب معاشاً يوازي نصف المعاش المقرر له بشرط التثبت من عوزهم .

١٥- تستحق الأرملة الربع والابوان الربع مناصفة والأولاد القصر الباقي مناصبة متساوية ، فان لم يكن بين الورثة من هؤلاء قسم ما يستحق على الموجودين منهم بالنسبة السالفة الذكر وينتهي كل وراثت بوفاته وتفقد الأرملة حقها في المعاش بولائها والقصر يبلوغ الذكور من الرشد وزوج الاناث منهم .

١٦- يحق لمجلس النقابة إعادة النظر في صرف هذا المعاش أو قطعه بعد انقضاء خمس سنوات على وفاة العضو .

١٧- يحق لمجلس النقابة أن يقرر معاشاً أو اعانة لورثة العضو الذي يتوفى من غير مورد ويكون توزيع المعاش طبقاً للأحكام السابقة .

١٨- المعاشات والأعانات لا يجوز حجزها أو التنازل عنها للغير وهي معفاة من الرسوم والضرائب .

١٩- لا يطلب من الصندوق القيام بأكثر من امكانيته المادية وعلى مجلس النقابة أن يعيد النظر في كل وقت في المعاشات والأعانات السابق تقديرها .

٢٠- جميع معاملات الصندوق معفاة من كافة الرسوم الحكومية .

٢١- لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وبين راتب وظيفة حكومية أخرى .

٢٢- اذا كان المهندس المتقاعد يستحق راتب التقاعد من جهة حكومية وكان راتب التقاعد الذي يستحقه من النقابة أكثر من راتب التقاعد الذي يستحقه من الحكومة فانه يأخذ الفرق بين راتب التقاعد من خزانة التقاعد ويحال ان راتب التقاعد الذي يستحقه من خزانة التقاعد يساوي أو أقل من راتب التقاعد الحكومي فلا يدفع له راتب تقاعد من صندوق التقاعد النقابي .

٢٣- راتب التقاعد راتب للإعاشة فلا يجوز حجزه إلا لنفقة الاصول أو الفروع والزوجات وفي هذه الحالات لا يجوز حجز أكثر من ثلث الراتب .

٢٤- على المهندس المتقاعد أن يحافظ على صفة المهندس من آداب المهنة ويحظر عليه الاتيان بعمل مشين لكرامة المهنة والا يكون عرضة للمحاكمة امام مجلس التأديب المنصوص عليه في قانون النقابة الذي له أن يقرر عقوبة عن العقوبات المنصوص عليها في القانون المذكور :

توقيف جزء من راتب التقاعد لا يتجاوز النصف لمدة موقته أو مدى الحياة على أن يعاد الى الخلف العام بعد وفاته .

٢٥- يجوز للمهندس المتقاعد أن يشتغل في أية وظيفة حكومية أو أي عمل آخر يختاره ، على انه يجوز لمجلس النقابة اذا اعتبر أن العمل الذي اختاره المهندس المتقاعد يسيء الى مهنة الهندسة أن يطلب إليه الامتناع عن العمل أو يقطع عنه راتب التقاعد .

٢٦- ينشأ الحق بالتقاعد أو بالتعويض من تاريخ الطلب لهذا الحق .

٢٧- عند وفاة المهندس المستحق لراتب التقاعد أو التعويض ينقل حقه للخلف العام ويقسم حسب قانون الاحوال الشخصية التابع له المهندس المتوفي .

٢٨- في أي حالة من الاحوال التالية يتوقف دفع الاستحقاق بالنسبة لتلك الحالة ويصبح من حق خزانة التقاعد والتعويض :

١ - عند وفاة الخلف العام المستحق .

٢ - عند زواج الاشئ المستحقة .

٣ - عند انتهاء دور تحصيل المستحق .

٤ - عند تجاوز الصغير الخامس عشر من عمره .

٥ - عند شفاء المعلوم المستحق .

٦ - عند ممارسة المستحق المعنة الهندسية .

٢٩- الراتب الذي يستحقه الخلف العام هو نصف راتب التقاعد الأصلي والتعويض الذي يستحقه الخلف العام هو نصف التعويض الأصلي .

٣٠- تقدم طلبات التقاعد أو التعويض ويفصل فيها مجلس النقابة ، وقرارات المجلس قابلة للتميين لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من اليوم الثاني للتبليغ ان كانت غيبية ومن اليوم التالي للتفهم ان كانت وجاهية .

## نظام رقم ( ٤ )

صادر بالاستناد الى الفقرة ( و ) من المادة ( ٢٠ )

من قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤

نظراً لظهور وانتشار طاعون الخيل الافريقي في بعض البلدان المجاورة ومحافظه على الثروة الحيوانية في الفصيلة الخيلية ( الخيل والبغال والحمير ) في المملكة الاردنية الهاشمية فاني أصدر النظام التالي :

١ - المادة الاولى : يسمى هذا النظام ( نظام منع استيراد حيوانات الفصيلة الخيلية وجميع الحيوانات الأخرى الى المملكة الأردنية الهاشمية بطريق البحر والبر والجو ويعمل به من تاريخ ١٩٦٠/٦/٨ وإلى حين اصدار آخر .

٢ - المادة الثانية : يمنع استيراد الحيوانات المذكورة في المادة الاولى من جميع بلدان الشرقين الاوسط والادنى وافريقيا .

٣ - المادة الثالثة : يمنع استيراد الحيوانات بجميع أنواعها بطريق الترانسيت .

وزير الزراعة

عاكف الفايز

كل من أهمل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ الموافقة على ( تعليمات البسة الموظفين المعدلة لسنة ١٩٦٠ ) بشكلها التالي :

### تعليمات البسة الموظفين المعدلة لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم ( تعليمات البسة الموظفين المعدلة لسنة ١٩٦٠ ) وتقرأ مع التعليمات الصادرة سنة ١٩٥٧ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية والتعديلات التي طرأت عليها كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٦ ) من التعليمات الأصلية بإضافة الفقرة التالية إليها بعد الفقرة ( ب ) مباشرة :  
ج - يجوز إذا اقتضت الضرورة ذلك ، تزويد المستخدمين باللبسة تناسب نوع عملهم بناء على تسيب من وزير المالية وموافقة رئيس الوزراء .

### الكتب المتبادلة لتعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري

وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية

تشتر فيما يلي الكتب المتبادلة بين رؤساء الوفود العربية حول الاتفاق بشأن تحديد تفاصيل تنفيذ أحكام المادة السادسة من اتفاقية تعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتحل هذه الكتب حسب ترتيبها محل الكتب المنشورة على الصفحات ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ من العدد ١٤٩٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٦٠ :

حضرة رئيس الوفد الاردني الى مؤتمر الترانزيت

المنعقد بدمشق في الفترة الواقعة بين ١١/٢٨ - ١٩٥٩/١٢/٩

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى اتفاقية الترانزيت التي تم الوصول إليها والموقع عليها من قبلكم بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٩ نفيدكم بأنه أثناء طبع النسخ التي جرى التوقيع عليها سقطت سهواً الفقرة ( ج ) من البند الخامس ونصها كالآتي :

ج - البضائع السورية المنشأ القاصدة السعودية أو سواها من الاقطار العربية عبر الاراضي الأردنية أو السعودية .

فترجو تثبيت ذلك وإعادة الكتاب المرفق موقفاً منكم إشاراً بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

دمشق في ١٩٥٩/١٢/١٠

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

الاقليم السوري

أنيس شباط

حضرة رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة الى مؤتمر الترانزيت  
المنعقد في دمشق في الفترة الواقعة بين ١١/٢٨ - ١٩٥٩/١٢/٩

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى كتابكم تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٠ الآتي نصه :

« تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى اتفاقية الترانزيت التي تم الوصول إليها والموقع عليها من قبلكم بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٩ نفيدكم بأنه أثناء طبع النسخ التي جرى التوقيع عليها سقطت سهواً الفقرة ( ج ) من البند الخامس ونصها كالآتي :  
( ج - البضائع السورية المنشأ القاصدة السعودية أو سواها من الاقطار العربية عبر الاراضي الأردنية أو السعودية ) .  
فترجو تثبيت ذلك « .

يسرنا أن نثبت لكم ما جاء في كتابكم المذكور أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الوفد الأردني إلى مؤتمر الترانزيت

عمان في ١٩٥٩/١٢/١٢

حضرة رئيس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الترانزيت

المنعقد بدمشق في الفترة الواقعة بين ١١/٢٨ و ١٩٥٩/١٢/٩

تحية وبعد . فإن وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى مؤتمر الترانزيت يحيطكم علماً بما يلي :

« ان البند العاشر من الاتفاق الموضوع نتيجة اجتماعات المؤتمر الآف الذكر يتناول رسم المحطة ( نفقات المحطة ) الذي تستوفيه إدارة السكك الحديدية في لبنان على البضائع المنقولة بالترانزيت والبالغ خمس ليرات لبنانية ، على انه يجوز للإدارة المذكورة أن تستفيد مقابل ذلك من أية اضافات طرأت على اجور نقل البضائع المشحونة بالسكك الحديدية بطريق الترانزيت في الاقليم السوري أو الأردن منذ ١/١/١٩٥٦ . كانت قد حرمت منها بسبب استيفائها الرسم المشار إليه أعلاه .  
فترجو أن تتفضلوا بتأكيد موافقتكم الخطية على ما تقدم وان تتقبلوا فائق الاحترام .  
دمشق في ٩ جمادى الثانية ١٣٧٩

الموافق ١٩٥٩/١٢/٩

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

( التوقيع )

حضرة رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

إلى مؤتمر الترانزيت المنعقد بدمشق

خلال الفترة الواقعة بين ١١/٢٨ و ١٩٥٩/١٢/٩

تحية ، وبعد اشرف باعلامكم أنني أخذت كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والمثبت نصه فيما يلي :

« ان وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى مؤتمر الترانزيت يحيطكم علماً بما يلي : ان البند العاشر من مشروع الاتفاق الموضوع بنتيجة اجتماعات المؤتمر الآف الذكر يتناول رسم المحطة ( نفقات المحطة ) الذي تستوفيه إدارة السكك الحديدية في لبنان على البضائع المنقولة بالترانزيت والبالغ خمس ليرات لبنانية ، على انه يجوز للإدارة المذكورة أن تستفيد مقابل ذلك من أية اضافات طرأت على اجور نقل البضائع المشحونة بالسكك الحديدية بطريق الترانزيت في الاقليم السوري أو الأردن منذ ١/١/١٩٥٦ كانت قد حرمت منها بسبب استيفائها الرسم المشار إليه أعلاه .  
ويسرني ان ابلغكم موافقة الوفد اللبناني على ما جاء فيه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

دمشق في ٩ جمادى الثانية ١٣٧٩

الموافق ١٩٥٩/١٢/٩

رئيس وفد الجمهورية اللبنانية